البرلمان السوداني الاول وتقرير المصير

فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد
Fatah.conce@yahoo.com

المستخلص:
تهدف هذه الدراسة إلي شرح وتوضيح الدور العظيم الذي نهض به قادة الحركة الوطنية ورموزها في الكفاح الوطني ضد الاستعمار, وتتبع النشاط السياسي لقادة العمل الوطني والذي قادهم لتأسيس أول برلمان سوداني يقوده الوطنيين من خلال فترة انتقالية امتدت لثلاثة سنوات عرفت "بالحكم الذاتي" والذي حملت بنوده مهام السودنة والجلاء وتقرير المصير.
اتبع الباحث منهج البحث التاريخي الوصفي والتحليليمن خلال دراسة بعض الوثائق والمراجع وتحليلها. وخلصتالدراسة إلي أن تجربة السودان نحو الاستقلال هذه تعتبر فريدة من نوعهافي القارة الافريقية كلها حيث تمت بصورة منظمة تحققت بموجبها ارادة الشعب السوداني وتجسدت وحدته في إعلان الاستقلال بالاجماع من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955م. واوصت الدراسة بأنه يجب الحفاظ علي ما اكتسبته الحركة الوطنية من حرية واستقلال باصلاح البيت من الداخل واصلاح علاقات السودان مع الجميع, وهذا يوفر قسطاً من التعاون المثمر الذي ينعكس حتماً بدوره علي مستقبل البلاد وتطورها.
الكلمات المفتاحية: البرلمان – الحكم الذاتي – السودنة – تقرير المصير

ABSTRACT
This study aims at explaining and clarifying the great role which is played by the leaders and symbols of the national movement in the national struggle against colonization. The study pursued the political activity of the nationallabour leaders which led to the establishment of the first Sudanese parliament which is led by the nationalistsduringatranstional period extended to three years known as "Self- rule"which held the banners of Sudanization, independence and self-determination.
The researcher followed the historical analytical and descriptive research methodology through studying some documents, references and analysingthem.The study arrived at the fact that the Sudanese expermint unique of its kind in all Africa since it finished in aregular way through which the will of the Sudanese people was achieved and its unity was personified in the unanimous declaration of independence inside the parlment in 19 December 1955. The study recommended maintaining what the national movement acquired of liberty, independence, and reformingourhouse from the inside and reforming the relations withall. This provide adegreeof fruitfullCooperation which will be reflected on the future and development of our country.

المقدمة:

اهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلي تقديم فصول من تاريخ الحركة الوطنية التي قادت البلاد إلي تحقيق الحكم الذاتي الذي تبلور في قيام اول برلمان سوداني تحققت بموجبه الارداة السودانية في تقرير مصيرها. كما هدفت الدراسة إلي الخروج بنتائج وتوصيات ضمنت في نهاية الدراسة.

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من اهمية وعظمة الموضوع الذي يعتبر المحطة التاريخية الأولي لتقرير المصير والاستقلال التام.

فرضيات الدراسة:

- البرلمان السوداني الاول هو المدخل الحقيقي للتجربة الديمقراطية في السودان.
- كان قيام الثورة المصرية في العام 1952م وجهود محمد نجيب والصاغ صلاح سالم هي البذرة الأولي لنجاح مشروع توقيع اتفاقية الحكم الذاتي في عام 1953.
- إن الخلفية التاريخية للنخب السياسية في السودان قد عكست حجم الصراعات الحزبية التي بدأت في ذلك الوقت والتي اصبحت نواة لعدم الوفاق الوطني الذي لازم جميع الحكومات الديمقراطية المتعاقبة.

منهج البحث:

اتبع الباحث منهج البحث التاريخي الوصفي والتحليلي في جمع المعلومات من المصادر والمراجع ومن ثم تحليها والوصول من خلالها علي نتائج وتوصيات.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: 1953م– 1956م.

الحدود المكانية: السودان

كانت الحركة الوطنية والتي نشأت من عمق الوجدان السوداني وإحساسه بكيانه وشخصيته, قد أخذت علي كاهلها عبء الهم السوداني,ومبشرة بميلاد فكر متطور يقود البلاد نحو المجد. وقد حمل لواءها نخبة من أفذاذ جيل ذلك الزمان والذين أصبحوا رموزاً وطنية كافحوا الوجود الأجنبي وقادوا البلاد إلي تقرير مصيرها.

مرت الحركة الوطنية بالعديد من المراحل ابتداءاً بجمعية الاتحاد السوداني 1920م وجمعية اللواء الابيض 1924م واحداث 1924م وغيرها. ولكن ظهور مؤتمر الخريجين ككيان يقوده الشباب المتعلم والمستنير قد اثر بصورة واضحة في تاريخ ومسيرة الحركة الوطنية والتي تطورت إلي ظهورونشأة الاحزاب السياسية من خلال الجهود الوطنية المخلصة والتي قادت الكفاح والعمل الوطني. وقد واجهت هذه النخبة السياسية الكثير من السياسات الاستعماريةالرامية لتشتيت جهودها إلا أنها صمدت في مواجهتها لها. فانشأ الاستعمار المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي عارضته الحركة الوطنية فلجأت الحكومة إلي حله وأنشأت الجمعية التشريعية التي مثل فيها الشماليين والجنوبيين والتي تقدمت بمشروع في ابريل 1952 لقيام حكم

ذاتي بالسودان والذي حاولت بريطانيا منع تقدمه, إلا أن الظروف قد ساعدت الحركة الوطنية في السودان بالتقدم في هذا المشروع والوصول به إلي طور التنفيذ, وقد تمثلت هذه الظروف في قيام الثورة المصرية 1952م التي وقف قادتها خلف الحركة الوطنية السودانية ولعبوا دوراً في الضغط علي بريطانيا للتوقيع علي اتفاقية الحكم الذاتي في فبراير 1953م.

أصبح مصير السودان السياسي غامضاً في ظل الصراع الذي كان قائماً بين الانجليز والمصريين بسبب قناة السويس وبسبب أن ألغت مصر اتفاقية الحكم الثنائي, ومعاهدة 1936م(مذكرات التوم, امين 1987م:86) وكان ذلك حينما تولي مصطفي النحاس رئيس حزب الوفد رئاسة الوزراء المصرية, وقد قدم رئيس الحكومة اقتراحاً لتعديل مواد في الدستور المصري لتلقيب الملك بملك مصر والسودان, وان يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان, وان يحتفظ بالشئون الخارجية وشئون الدفاع والجيش لكي يتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد. وبينما رحبت الأحزاب الاتحادية بمراسيم الحكومة المصرية انتقد حزب الأمة فرض التاج المصري دون استشارة السودانيين واصدر بذلك بياناً حدد فيه أهداف الحزب المتمثلة في تقرير المصير والحكم الذاتي بمجرد قيام البرلمان السوداني(عبد الرحمن, فيصل 2004م:460).

وقد اثر إلغاء الحكومة المصرية لاتفاقية الحكم الثنائي ومعاهدة 1936م علي مداولات لجنة تعديل دستور الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي التي كونها الحاكم العام في مارس 1951م للتقدم بتوصيات حول الخطوات القادمة التي تتخذ للتقدم الدستوري إلي الحكم الذاتي الكامل. فقد اتفق أعضاء اللجنة علي أن الحكم الثنائي لا بد أنينتهي ولا بد من السعي لتعيين لجنة دولية لتقيم في السودان لضمان تقدم السودان الدستوري وطلب تحديد وقت لتقرير المصير. وأرسل أعضاء اللجنة برقية بهذا المعني إلي السكرتير العام للأمم المتحدة. وبسبب الخلاف الذي نشب بين أعضاء اللجنة حول وضع الحاكم العام طلب رئيس اللجنة من الحاكم العام حل اللجنة وصدر قرار الحل, وكانت لجنة الدستور قد أجازت السمات الرئيسية لدستور الحكم الذاتي ولكنها لم تبحث المواضيع المتعلقة بالانتخابات(عبد الرحمن, فيصل 2004م:480).

بعد أن تم إعداد مشروع لمسودة الحكم الذاتي والتي ناقشتها الجمعية التشريعية في 1952/1/23م, والذي سبق أن شرعت في إعداده لجنة الدستور. ورغم إعلان مصر لإلغاء اتفاقيتي 1899م ومعاهدة 1936م وتصاعد الحركة الوطنية استطاعت الجمعية التشريعية أن تكمل ما بدأته لجنة الدستور التي حلت فوضعت دستور الحكم الذاتي الذي نص علي قيام برلمان سوداني بموجب انتخابات عامة حرة, وعلي أن ينتخب البرلمان رئيساً للوزراء يعين مجلس وزرائه ويتولي السلطة التنفيذية وحكم البلاد. ونص الدستور علي أن تكون رئاسة الدولة في يد الحاكم العام ومجلس الحاكم العام, وعلي الاحتفاظ بسلطات استثنائية للحاكم العام في تصريف سياسة السودان الخارجية وفي تصريف شئون الجنوب(حكومة السودان,غازيتة1953م :9-11) تتفق بعض أحكام الدستور مع السياسة البريطانية, مثلاً نصت المادة (11) علي الآتي:(تبقي القيادة العسكرية العليا لدي الحاكم العام ويكون القائد الأعلى لقوة دفاع السودان) كذلك المادة (12)- (1) تقول (يكون للحاكم العام السلطة الدستورية العليا في السودان) (حكومة السودان,غازيتة1953: 11).

جاء هذا الدستور الذي شاركت في وضع صيغته الأحزاب الاستقلالية يحمل بين طياته وبوضوح تام تعسف الإدارة البريطانية في الاعتراف بحق السودان في الحكم الذاتي فكان بذلك كأنما قد تقنن هذه الرغبات والمصالح البريطانية في السودان وجعلها مشروعة بنص الدستور. أجازت الجمعية التشريعية مسودة الدستور رغم تضافر جهود الأحزاب والهيئات السودانية, ثم سلم إلي الحاكم العام روبرت هاو والذي بدوره أرسله إلي دولتي الحكم الثنائي(عبد الرحمن,فدوي1997م:126) وذكر للمصريين أن الانجليز علي استعداد لتنفيذ كل ما يتفق عليه السودانيين لأنهم كانوا علي ثقة من أن السودانيين لن يتفقوا أو تتحد كلمتهم(صحيفة اخبار المجتمع1997م:4).

في يوليو 1952م حدث انقلاب عسكري في مصر عندما تفاقمت الأوضاع في الصراع بين حزب الوفد المصري والقصر والذي قاده الضباط الأحرار وأعلن اللواء محمد نجيب نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة وأصدر بياناً ذكر فيه أن الغرض من الانقلاب تطهير البلاد من الخائنين والمرتشين وتصحيح الأوضاع في مصر خاصة بعد هزيمة الجيش في فلسطين (صحيفة السودان الجديد1952م: 1).

استقبل السودان الثورة المصرية بالفرحة التي عمت البلاد خاصة وان علي رأسها اللواء محمد نجيب الذي كان معروفاً لكثير من السودانيين ولأنه عاش في السودان عندما كان والده يعمل فيه, ودرس في كلية غوردون وارتبط بزمالة وصداقة مع بعض السودانيين, ولم يكد يتولي الأمر في مصر حتى اتجه نحو مشكلة السودان, واخذ يحث السودانيين علي جمع كلمتهم ويحذرهم من الفرقة (حمد,خضر1980م: 160).

اعترف قادة الانقلاب بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وعملوا علي استشارة الأحزاب السودانية في التعديلات التي يتوجب إدخالها في مسودة دستور الحكم الذاتي.ويقول محمد نجيب:"رأت حكومة الثورة ألا تبدي رأياً حول مشروع الدستور الذي بعثت به حكومة السودان إلا بعد أن تستطلع آراء السودانيين لذلك طلبت من السيد حسين ذو الفقار صبري الذي كان يعمل آنذاك ضابطاً بالجيش المصري في الخرطوم ليستطلع لها الموقفويتحدث إلي قادة الأحزاب السياسية السودانية في الأمر, فنصح أن تدعوا الحكومة هؤلاء القادة إلي القاهرة لمزيد من التشاور, لذا وجهت الدعوة إلي الأحزاب السياسية السودانية اتحادية واستقلالية والي الزعيمين الدينيين في أواخر سبتمبر أي بعد قيام الثورة بفترة وجيزة للتشاور معهم تمهيداً للاتفاق مع الانجليز(نجيب, محمد1984م:279).

وأولت الحكومة المصرية أهمية قصوى للتفاوض مع الحركة الاستقلالية بزعامة حزب الأمة, والتي تميزت بموقفها الرافض لأي شكل من أشكال النفوذ المصري في السودان. ووجهت دعوة للسيد عبد الرحمن المهدي لزيارة القاهرة والذي شكل وفداً استقلالياً للتفاوض مع الحكومة المصرية. عقدت الحكومة المصرية سلسلة من الاتفاقيات مع الأحزاب السياسية السودانية في ذلك الوقت. وتم توقيع اتفاقية تاريخية بين الحكومة المصرية والحركة الاستقلالية في 29 أكتوبر 1952م.وكان الجانب المصري علي استعداد لتقديم تنازلات جوهرية لحل هذه المسألة, فقد وافقت الثورة المصرية منذ البداية علي حق السودانيين في الحكم الذاتي وحق تقرير المصير في الاستقلال أو الاتحاد مع مصر حسب رغبة الشعب السوداني, وهذا الأمر مثل عظمة الخلاف في المفاوضات السابقة بين الحكومة المصرية والاستقلاليين(كتيبات السودان:162).

يقول خضر حمد: "جرت المفاوضات بين مصر والأحزاب السودانية في أكتوبر 1952م وقد انحصرت الجبهتين السودانيتين في الأحزاب الاتحادية وضمت أحزاب الأشقاء الجناحين والأحرار الاتحاديين ووحدة وادي النيل والثانية هي الجبهة الاستقلالية وكانت مكونة من حزب الأمة والقوميين والمستقلين, ووضعت الوفود في أماكن مختلفة فالسيد عبد الرحمن المهدي كان يسكن قصر آل لطف الله ومعه مرافقوه من حزب الأمة والوفد الاتحادي كان يسكن فندق سمير أميس ولا لقاء بين الوفدين وكان يتولي المفاوضات معنا اللواء محمد نجيب والمرحوم صلاح سالم والطيار حسين ذو الفقار والسنهوري باشا, وكانوا يقابلوننا في مكتب اللواء نجيب ويذهبون إلي وفد حزب الأمة في قصر آل لطف الله. كان مندوب الاتحاديين السيد حماد توفيق وكنا علي اتصال دائم به فكان يحمل إلينا يومياً ما وصلوا إليه ويأخذ رأينا فيه, ثم بعد ذلك لحقت بالوفد ممثلاً للاتحاديين مع السيد حماد توفيق. كنا نحن الاتحاديين نرفض رفضاً باتاً أن تقوم انتخابات لأي وضع بوجود الإداريين والحاكم العام وكان وفد حزب الأمة والاشتراكيون يرون بقاء الحاكم العام ويصرون علي استمرار الحياة النيابية ورفضنا قائم علي أن أي انتخابات تقوم في ظل الانجليز سيكسبها أعوانهم السائرون علي هدي توجيههم ومتى قامت حكومة لها أغلبية نتيجة لانتخابات وافقنا عليها وأصبح كل عمل تقوم به أو قرار تصدره شرعياً. ويري وفد حزب الأمة أن تكون هناك فترة انتقال تحدد بثلاث سنوات وتكون فترة تصفية للحكم الثنائي, وكان من رأينا ألا يقوم برلمان في فترة التصفية ولكن تقوم حكومة ائتلافية"(حمد, خضر 1980م:160).

وركزت المفاوضات علي تحجيم وتقليص سلطات الحاكم العام التي خولتها له مسودة دستور الحكم الذاتي. وكذلك وجهت مصر الدعوة إلي الأحزاب الاتحاديةللتفاوض بالقاهرة وهي حزب الأشقاء الذي انشق إلي جناحين والجبهة الوطنية وحزب الاتحاديين وحزب الأحرار الاتحاديين وحزب وحدة وادي النيل, فالأحزاب الاتحادية قد وافقت الحكومة المصرية في موقفها من الوجود البريطاني وسلطات الحاكم العام المطلقة. ورمت الحكومة المصرية من تفاوضها مع الأحزاب الاتحاديةإلي محاولة إيجاد صيغة مقبولة لاتفاق توافق عليه جميع الأحزاب السودانية. كما أنها أرادت توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد وكان ذلك مهم وضروري لمصر خلال الانتخابات البرلمانية المقبلة. وقد تم دمج هذه الأحزاب الاتحادية في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي (بشير, محمد عمر1988م:19).

وفي إطار دمج الأحزاب الاتحادية في الوطني الاتحادي بذل ممثلو الثورة ليلة كاملة ليوفقوا بين الأزهري ومحمد نور الدين الذي انشق من حزب الاشقاء حتى يضموا جناحا الأشقاء في حزب واحد كما كان من قبل. وبعد ذلك التوفيق بين الأحزاب الاتحادية تحدث إليهم محمد نجيب قائلاً:"إنيلأناشدكمأيها الإخوة الأعزاء أن تبذلوا كل ما في الوسع وان تتجشموا كل تعب للقضاء علي أسباب الفرقة وان تتعاونوا ما استطعتم, فان الاتحاد يكسبنا قوة تجعلنا امنع من عقاب الجو وتخلق لنا حصوناً لا ينال منها الأعداء." وشكلت لجنة ثلاثية من خضر حمد وميرغني حمزة والدرديري احمد إسماعيل, لكتابة الدستور ولتنظيم تكوين الحزب الواحد والتزم الجميع بتنفيذ قراراتها واختارت اللجنة إسماعيل الأزهري لرئاسة الحزب الذي سمي بالوطني الاتحادي ومحمد نور الدين للوكالة كما اختارت لجنة تنفيذية وهيئة مئوية من أعضاء تلك الأحزاب وتعاهدوا جميعاً علي أن يعملوا عند عودتهم للسودان علي إقناعإخوانهم أعضاء الأحزاب

ليقبلوا الانضمام للحزب الواحد, وهكذا قام الحزب الوطني الاتحادي في أول يناير 1952م (نجيب, محمد 1954م: 48).

بعد التئام الأحزاب الاتحادية في الوطني الاتحادي سعت حكومة الثورة إلي عقد اتفاقية مع الحزب الوطني الاتحادي في نوفمبر1952م بنفس الخطوط الرئيسية لاتفاقية أكتوبر مع الاستقلاليين, وتركزت مباحثات مصر مع الأحزاب علي أهم نقطة وهي أن يعطي السودان حق تقرير مصيره, وقد أوضحممثلو الثورة لقادة الأحزاب أنهم سيتمسكون في مفاوضاتهم مع الانجليز بان تتم سودنة الوظائف والجلاء قبل أن تحين مرحلة تقرير المصير, فوافق ممثلو الأحزاب علي ذلك (كتيبات السودان:162).

رفعت الحكومة المصرية مذكرة إلي الحكومة البريطانية في ديسمبر 1952م بعد الاتفاق مع الأحزاب السودانية حوت الاعتراف بحق الشعب السوداني في الحكم الذاتي وتقرير المصير وحفظ سيادة السودان لأهله تمهيداً لإجراء المفاوضات. تضمنت المذكرة ولأول مرة اعتراف مصري صريح بحق الشعب السوداني في الحكم الذاتي وتقرير مصيره وهو أمراً غير متوقعاً للإدارة البريطانية التي اعتادت علي خوض المفاوضات السابقة حول السودان وهي في موقف المدافع لهذا الحق لذلك لم تستطع بريطانيا رفض المذكرة المصرية. وبعد أن ناقش مجلس العموم البريطاني المذكرة وجد أنهم يتفقون مع مصر في بعض النقاط ويختلفون في البعض الآخر, خاصة أمر ضمانات الجنوب إذ تري بريطانيا أن تمنح الحاكم العام سلطات أوسع لتضمن بذلك حق الجنوبيين (سعيد, بشير محمد 1993م: 17-18).

بدأت مفاوضات مصرية بريطانية في نهاية ذلك العام استمرت شهرين حاول فيها الانجليز أن يحولوا دون سودنة الادارة والجيش, لانهم يخشون أن يؤدي تدهور الادارة إلي انهيار اداري كما سعوا لابقاء ضمانات الجنوب التي اجازتها الجمعية التشريعية, لذلك لجأت الحكومة المصرية إلي الاحزاب السودانية للخروج من المأذق والتعثر الذي وقعت فيه المفاوضات فارسلت الحكومة المصرية بعثة إلي السودان في 10 يناير 1953م لدراسة الموقف وخاصة مسألة الجنوب واقناع الجنوبيين بوجهة النظر المصرية وحتي تتلافي علي الاقل النقد الذي وجه لها بسبب اهمالها لاستشارة الجنوبيين. وتكون الوفد من صلاح سالم واحمد حسن الباقوري وخمسة من مراسلي الصحف بجانب عبد الفتاح حسن قائد القوات المصرية في السودان, وقد طافت هذه المجموعة المدن الجنوبية, وقد لعب الصاغ صلاح سالم دوراً كبيراً في اقناع الجنوبيين بوجهة النظر المصرية ووعدهم بالحفاظ علي حق الجنوبيين, وان مصر ستوفر فرصاً لابناء الجنوب للدراسة بالقاهرة ليتأهلوا لتولي مراكز المسؤولية في بلادهم (صحيفة الراي العام 1953م:2313).

وفي الثامن من يناير 1953م اجتمع الصاغ صلاح سالمبالاحزاب الشمالية في قيادة الجيش المصري بالخرطوم, وقد كان ممثلي حزب الامة الصديق المهدي وعبد الله خليل وعبد الرحمن علي طه ومن الحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الأزهري والدرديري محمد عثمان ومحمد نور الدين والحزب الاشتراكي إبراهيم بدري. طرح لهم صلاح سالم نتائج زيارته إلي الجنوب. وحاولت بريطانيا أن تعرقل سير المفاوضات فذكرت بان بعض الاحزاب السودانية لا توافق علي جلاء الانجليز من السودان, ولكن تبين لصلاح سالم عندما اجتمع مع ممثلي الاحزاب أن ممثل الحزب الجمهوري الاشتراكي كان يتخوف من أن يقوم قادة حزب الامة بعد الجلاء بثورة لاستلام السلطة في السودان وإزاء تشدد ممثل الحزب

الجمهوري الاشتراكي إبراهيم بدري طرح اقتراح وهو أن يرسل اعضاء آخرون لمعرفة آرائهم وبالفعل في اجتماع السبت 10 يناير 1953م حضر زين العابدين صالح والدرديري نقد ولم يمضي وقت حتى كتب اتفاق وقع عليه جميع مندوبي الأحزاب وتعهد قادة الاحزاب في الوثيقة الوطنية بان أي قرار تتخذه لجنة الحاكم العام ويري انه يتعارض مع مسئولياته أو أي تشريع يقره البرلمان السوداني ولا يتقف مع مبدأ ضمان العدالة والمساواة في معاملة كل سكان المديريات المختلفة في السودان يحال إلي دولتي الحكم الثنائي ويعتبر قرار البرلمان نافذاً إذا لم يصل رد الدولتين خلال شهر من الاخطار الرسمي. كما قررت الاحزاب جلاء الجيوش الاجنبية من السودان قبل انتخاب الجمعية التأسيسية ويوكل امر الأمن الداخلي إلي الجيش السوداني وحده, وتكون اوامره العليا وولاءه للبرلمان السوداني وللحكومة السودانية, وإذا تقرر سودنة وظيفة لم يوجد لها سودانيين اكفاء يلجأ إلي عناصر اخري محايدة تختارها حكومة السودان وان تحدد فترة الانتقال بثلاث سنوات (عثمان, الدرديري محمد 1961م: 66).

وقد وقع هذا الاتفاق من الحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الأزهري والدرديري محمد عثمان ومحمد نور الدين. ومن حزب الامة عبد الرحمن المهدي, وعبد الله خليل وعبد الرحمن علي طه, ومن الحزب الجمهوري الاشتراكي زين العابدين صالح والدرديري نقد, ومن الحزب الوطني صالح عبد القادر, ووقع صلاح سالم شاهداً, واتخذت الاحزاب في هذا الاتفاق قراراً هاماً وهو أن تقاطع الانتخابات إذا لم تكن النقاط السابقة أساساً للدستور (صحيفة الرأي العام 1953م: 2318).

وجدت بريطانيا نفسها منساقة إلي عقد اتفاقية الحكم الذاتي في 12 فبراير 1953م. وكان أهم ما جاءت به اتفاقية الحكم الذاتي هو:

1/ اعتراف مصر وبريطانيا بحق السودانيين في تقرير مصير بلادهم بانفسهم, بعد فترة حكم ذاتي لثلاث سنوات فقط تصفي فيها الادارة البريطانية تصفية كاملة ويتحقق بها الجو الحر المحايد لتقرير المصير, وان تعلق السيادة لدي دولتي الحكم الثنائي لحين تقرير المصير. وفي فترة الحكم الذاتي يكون الحاكم العام هو السلطة العليا علي أن يباشر اعماله بواسطة لجنة تسمي لجنة الحاكم العام وتتكون من خمسة اعضاء: اثنين سودانيين, ومصري, وبريطاني ثم هندي أو باكستاني لرئاسة اللجنة.

2/ هناك لجنة اخري لسودنة جميع الوظائف, التي يمكن أن تؤثر علي الحيدة عند تقرير المصير, وتتكون من ثلاثة سودانيين ومصري وبريطاني.

3/ لجنة الانتخابات وتتكون من سودانيين ومصري وبريطاني وامريكي وهندي وهو رئيس اللجنة, ونتيجة لهذه الانتخابات تقوم حكومة "الحكم الذاتي" في فترة الانتقال علي أساس برلماني ديمقراطي, لتشرف علي اعمال تصفية إدارة الحكم الثنائي, وجلاء الجيش البريطاني والمصري.

4/ أن يكون لبرلمان الحكم الذاتي الحق في اخطار الدولتين بطلب اتخاذ الإجراءات لتقرير المصير, ويخطر الحاكم العام الحكومتين بهذا القرار (مذكرات الخليفة, عبد الرحيم 1992م:).

وكانت الاتفاقية قد تكونت من خمسة عشر مادة كما ذكر سابقاً تناولت في المادة التاسعة الفترة الانتقالية, وفي الحادية عشر, علي البرلمان اتخاذ التدابير اللازمة لسحب القوات الاجنبية من البلاد في مدة لا تتجاوز ثلاث اشهر من إعلان تقرير المصير. وفي المادة العاشرة أن تضع الحكومة السودانية قانون مشروع

لانتخابات جمعية تأسيسية تقدمه إلي البرلمان لاقراره ويوافق عليه الحاكم العام بالاتفاق مع لجنته, وتحدد المادة الثانية عشر واجبات الجمعية التأسيسية, فتنص علي أن تقوم الجمعية بواجبين الاول أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ والثاني أن تعد دستوراً للسودان يتوائم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد, كما تضع قانوناً لانتخاب البرلمان السوداني الدائم, والزمت المادة الثالثة عشر الدولتين المتعاقدتين باحترام قرار الجمعية التأسيسية باعتبارها السلطة العليا (صحيفة هنا أم درمان 1955م: 1).

احتفل السودانيين بالاتفاقية واتخذ يوم السبت 14 فبراير 1953م عطلة رسمية في جميع أنحاء السودان احتفالاً بالاتفاقية. وأيدت الصحف السودانية والمصرية الاتفاقية. وكان أن رسمت الاتفاقية جدولاً زمنياً محدداً يؤدي إلي تقرير المصير واستبدال الموظفين الاجانب بالسودانيين وباركت دستور الحكم الذاتي وذلك ما يوفر المناخ اللازم لقيام لجنة الانتخابات.

تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي:

دخل قانون الحكم الذاتي طور التنفيذ في 21 مارس 1953م واستبشر السودانييبالدستور وتمنوا أن يكون ما وراء تطبيقه ما يدفع إلي قيام حكومة شعبية تعمل علي اشاعة الخير والأمن وتنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي روحاً ونصاً وتحافظ علي حرمتها الامر الذي يكفل حياة اجتماعية سليمة ومستقرة(كتيبات السودان: 124).

إجراء الانتخابات:

شكلت لجنة الحاكم العام في 28 مارس 1953م والتي تكونت من عضوين سودانيين هما الدرديري محمد عثمان واحمد إبراهيم, وعضو مصري هو حسين ذو الفقار وعضو بريطاني هو جرانت اسميث وبرئاسة العضو الباكستاني ميان ضياء الدين (حاج موسي, إبراهيم 1970م: 62)واعلن عن تكوين لجنة الانتخابات من قبل حكومة السودان في السابع من ابريل 1953م من ثلاثة اعضاء سودانيين هم عبد السلام الخليفة وخلف الله خالد وغوردون بولي, وعضو امريكي هو اويل بيركتس وعضو بريطاني هو بيتي, وعضو مصري هو عبد الفتاح حسن, وبرئاسة العضو الهندي الدكتور سكو مارسنSukumarsen (كرار, محمد محمد احمد"بدون تاريخ": 26).

الواضح من تكوين لجنة الانتخابات أن الاعضاء الشماليين يمثل كل منهما احد الاحزاب السياسية الكبري, فقد مثل خلف الله خالد الحزب الوطني الاتحادي بينما مثل عبد السلام الخليفة حزب الامة, لذا واجهت هذه اللجنة منذ بدايتها صراعات عنيفة في التوفيق بين وجهتي نظر الحزبين المتنافسين في المسائل التي تعرض علي اللجنة خاصة الكبيرة منها كقضية التصويت في الدوائر الانتخابية واي الدوائر سيكون فيها التصويت مباشراً, وقد كانت وجهة نظر العضو الاتحادي ويسانده العضو المصري أن يكون التصويت مباشراً في كل الدوائر لان ذلك يضمن سلامة الانتخابات والحفاظ علي سريتها, بينما كان راي العضو الذي يمثل حزب الامة مخالفاً للراي الاتحادي وهو أن الوعي في كثير من المناطق لم ينتشر بعد وان التخلف هو السائد خاصة في أنحاء الجنوب وبعض جبال النوبة لذلك اضطرت اللجنة أن تلجأ للتصويت لحسم هذا الامر وكانت النتيجة أن يكون التصويت المباشر في 68 دائرة من مجموع الدوائر البالغ عددها 92 دائرة (طاهر,محمد إبراهيم بدون تاريخ: 22).

واجهت لجنة الانتخابات العديد من المشاكل بعد رفع حزب الامة مذكرة للجنة الانتخابية يتهم فيها مصر بالتدخل لنصرة فريق من السودانيين علي آخر, كما اتهم الحزب الوطني الاتحادي الحكومة والادارة البريطانية في السودان بانها تعمل علي مناصرة حزب الامة.وتطور الامر إلي تبادل الاتهامات بين الدولتين واتهمت بريطانيا مصر علي لسان ايدن في مجلس العموم البريطاني والذي ذكر بان بريطانيا غير راضية عن الطريقة التي نفذت بها مصر الاتفاقية الخاصة بالسودان واتهمتها بالتدخل في سير الانتخابات. كذلك اتهمت مصر بريطانيا علي لسان الصاغ صلاح سالم بالتدخل لصالح حزب الامة واعلن فشل السياسة البريطانية في السودان. ولبحث هذه الشكاوي عقدت لجنة الانتخابات جلسة في 22 أكتوبر 1953م إلا أنها لم تعط موضوع الاتهامات أية اهمية, وذلك لتأكدها من عدم استناد أي من الطرفين علي ادلة تثبت صحتها (صحيفة السودان في اسبوع, 1953م: 291).

بدأت الانتخابات وخاضتها خمسة احزاب هي حزب الامة, الحزب الوطني الاتحادي, الحزب الجمهوري الاشتراكي, الحزب الوطني, والجبهة المعادية للاستعمار. وكانت هذه اول مرة تجري فيها انتخابات في السودان. وقد تم اختيار نادي الخريجين بأم درمان لادارة الانتخابات من قبل الحزب الوطني الاتحادي بحيث تصله كل قوائم الناخبين من اللجان في مختلف المناطق, واختار خضر حمد وحسن عوض الله للإشراف علي هذا المكتب, اما حزب الامة فقد اختار امين التوم وحسن محجوب للإشراف علي مكتب الانتخابات في صالون صحف الامة بالخرطوم(صحيفة اخبار اليوم 1999م: 1502).

واسفرت نتائج الانتخابات في كل دوائر المدن الكبريفي السودان عن كسب الحزب الوطني الاتحادي نتيجة الانتخابات مثل بورتسودان وكسلا والابيض وعطبرة والفاشر ومروي والخرطوم وام درمان شمال التي ترشح فيها إسماعيل الأزهري ينافسه عبد الله الفاضل من الامة وفاز فيها الأزهري بفارق 1128 صوتاً. وقد نال الاتحاديون اغلبية مقاعد مجلس النواب بحصولهم علي 51 مقعداً, كما فازوا بـــ 22 مقعداً من مقاعد الشيوخ والبالغ عددها ثلاثين مقعداً. وفاز حزب الامة بـــ22 مقعد من مقاعد مجلس النواب, و3 مقاعد فقط في مجلس الشيوخ. وحصل الحزب الجمهوري الاشتراكي علي 3 مقاعد في مجلس النواب ولم يحصل علي أي مقعد في مجلس الشيوخ(Henderson K,D,D,1965:104).

قيام البرلمان والحكومة الانتقالية الأولي:

تم انتخاب إسماعيل الأزهري بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي في يوم 6 يناير 1954م رئيساً للوزراء, وقد نال 56 صوتاً مقابل 37 صوتاً لمحمد احمد محجوب, وامتنع ثلاثة من اعضاء الحزب الجمهوري الاشتراكيعن التصويت وتغيب احد النواب الاستقلاليين, وصوت اثنين من الجنوبيين لصالح الأزهري (صحيفة السودان الجديد 1954م:2).

وسبق أن قام الحزب الوطني الاتحادي باعتباره صاحب الاغلبية بترشيح إبراهيم المفتي لرئاسة مجلس النواب واحمد محمد يسن لرئاسة مجلس الشيوخ, ولكن الحاكم العام اعترض علي انتخاب إبراهيم المفتيلأنهرأي أن المفتي حزبي متطرف مشترك في الاعمال الحزبية, بينما وافق علي احمد محمد يسن باعتباره موظفاً لم يشترك بطريقة رسمية في الاعمال الحزبية, لذلك رشح الحزب الوطني الاتحادي

القاضي بابكر عوض الله بدلاً عن ابراهيم المفتي, ووافق عليه الحاكم العام في يوم الثلاثاء 15 يناير 1954م (كرار, محمد محمد احمد"بدون":63).

تولي إسماعيل الأزهري وزارة الداخلية بجانب رئاسة الوزراء, وخلف الله خالد وزارة الدفاع وامين السيد وزارة الصحة وحماد توفيق وزارة المالية ومبارك زروق المواصلات وعلي عبد الرحمن العدل, ومحمد نور الدين الاشغال وميرغني حمزة الزراعة والري وابراهيم المفتي التجارة, والوزراء الجنوبيين الثلاثة وزراء بلا اعباء. فوافق الحاكم العام علي هذا التشكيل الوزاري, وبذلك شكلت اول وزارة سودانية من الاتحاديين برئاسة الأزهري, وأدت القسم في اليوم التاسع من يناير 1954م وأعلن الحاكم العام عن هذا اليوم وهو اليوم الذي تبدأ فيه الفترة الانتقالية باقرار من الحاكم العام وذلك باكتمال اعمدة الحكم الذاتي الثلاثة مجلس الشيوخ ومجلس النواب ومجلس الوزراء والتي تمت بعد اختيار الشعب لممثليه(Henderson K,D,D,1965:104).

قرر السودانيين الاحتفال بافتتاح اول برلمان سوداني وحدد اليوم الاول من مارس 1954م للاحتفال, ووجهت الدعوة لبريطانيا ومصر وسائر الدول العربية ليشهدوا الاحتفال التاريخي الرسمي لهذه المناسبة العظيمة في تاريخ السودان. وتقدمت طائفتي الختمية والانصار بطلبات للسماح لهما بتقديم استعراض في الاحتفالات ولكن الأزهري رفض ذلك كوزير للداخلية, وانصاع الختمية للامر, واصدر الأزهري امراً يمنع التجمعات في الفترة من 25 فبراير إلي 8 مارس وهي فترة الاحتفالات واذيع الامر في اذاعة أم درمان (صحيفة السودان الجديد 1954م: 2). تخوف الانصار بعد فوز الوطني الاتحادي أن تقوي فكرة الاتحاد مع مصر خاصة وان اللواء محمد نجيب سياتي إلي السودان للمشاركة في الاحتفال بافتتاح البرلمانولذلك حشدوا انصارهم وشبابهم الذين جمعوهم من كل الانحاء لاظهار أن هناك فئة كبيرة من السودانيين لا يؤيدون الاتحاد مع مصر عندما يأتي موكب محمد نجيب من المطار عند وصوله للسودان, وقد تجمع الانصار حول المطار بالمايكرفون وباعدادهم الكبيرة حتى أن بعض منهم قد اقتحم المطار في الداخل, واخذ الانصار يرددون حين وصول نجيب "الاستقلال يانجيب– السودان للسودانيين", مما اضطر رجال الشرطة إلي تغيير سير موكب محمد نجيب بدلاً من شارع الجزيرة ليكون شارع الجيش, وقد حاول رجال الشرطة فض الانصار والتصدي لهم وقد كان نتيجة ذلك أن درات معركة بينهم والانصار بلغ عدد القتلي فيها 30 قتيلاً و 70 جريحاً من الجانبين (صحيفة السودان الجديد 1954م: 1).

تعامل الأزهري مع هذه الاحداث بالحكمة وبعد النظر وترك إلي القضاء أن يقوم بواجبه دون تدخل منه رغم أن هذه كانت فرصة له للنيل من منافسيه. وقد اعلن الحاكم العام روبرت هاو وبموافقة إسماعيل الأزهري في اول مارس تاجيل افتتاح البرلمان إلي اليوم العاشر من مارس واعلان حالة الطوارئ في الخرطوم وهذا الاعلان للامن العام ولا اثر له علي الدستور, واتفق الأزهري مع الحاكم العام بان لا تمتد فترة تعطيل الدستور إلي اكثر من عشرة ايام (صحيفة السودان في اسبوع,1954م:1).

تحول الأزهري إلي الاتجاه الاستقلالي:

حدثت بعض الاحداث داخل مجلس قيادة ثورة يوليو المصرية والتي تم فيها اقصاء اللواء محمد نجيب, وقد تزامن ذلك مع بعض الخلافات التي بدأت تظهر داخل الحزب الوطني الاتحادي في السودان عندما اختلف

ميرغني حمزة وزميلاه احمد جلي وخلف الله خالد مع الأزهري الذي أكد في حديث لصحيفة الايام أن الخلاف يتعلق بطموحات لتولي المناصب وطريقة سير العمل في مجلس الوزراء, وقد ذكر الأزهري أن هدف الحزب هو الاتحاد مع مصر ولكن اعضاء الحزب يختلفون حول تحديد نوع الاتحاد, إلا أن الخلاف انتهي بخروج ميرغني حمزة وخلف الله خالد واحمد جلي في 5 مايو 1954م من الوزارة ومن الحزب الوطني الاتحادي وكونوا الحزب الاستقلالي الجمهوري وكان كل اعضاءه وثيقي الصلة بالختمية, وقد نادي هذا الحزب الجديد بقيام جمهورية سودانية مستقلة كاملة السيادة هي التي تنسق علاقاتها مع مصر (صحيفة الأيام1954م:73)وقد عين الأزهري كل من حسن عوض الله وابراهيم المحلاوي ومدثر البوشي في مكان الوزراء السابقين, وكان هذا اول تعديل وزاري في الحكومة الوطنية الأولي (صحيفة الحياة1967 : 18).

سافر إسماعيل الأزهري إلي لندن في زيارة غير رسمية بناءاً علي دعوة عادية تلقاها من الحاكم العام وبرفقته علي عبد الرحمن ويحي الفضلي, ولم يكن لهذه الزيارة أي اهداف سياسية ولم يكن من اغراضها إجراء أي محادثات اذ انه لم يكن ذلك ممكناً لان دستور الحكم الذاتي يحّرم علي رئيس الوزراء الدخول في أي مفاوضات خارجية مع دولة اخري, ويعتبر هذا الاجراء من حق الحاكم العام وحده. والتقي الأزهري في زيارته العديد من المسؤلين البريطانيين في مقدمتهم الملكة اليزابيث الثانية وونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني. بعد ذلك عقد الأزهري مؤتمراً صحافياً اوضح فيه أن معني السيادة هو ملكية الشعب لارضه وممارسته الحكم فيها وانها ليست تاجاً ولا رئاسة جمهورية ومهما يكن من امر بالنسبة للسودان فالازهري يري أن السودان للسودانيين وسيظل في أيديهم.وقد واجه الأزهري حشداً كبيراً من الصحفيين في المؤتمر الصحفي, وقد اثار هذا البيان الصحف البريطانية التي علقت علي براعة الأزهري كسياسي اظهر مقدرته السياسية. وقد استمر الوفد بعد ذلك في زيارات لبعض الدول الغربية مثل فرنسا وبلجيكا والمانيا الغربية وايطاليا (صحيفة اخبار المجتمع1997م:544).

كانت بدايات التحول نحو الاتجاه الاستقلالي لإسماعيل الأزهري عندما بدأت الأزمة السياسية في مصر بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر في 1954م, وفي ذات الوقت قضت الثورة علي الاحزاب التعددية في مصر وأقامت نظاماً شمولياً والذي بدوره لا يتفق مع الوضع الديمقراطي الجديد في السودان (السيد, ايمن كمال 1996م: 43).

اخذ موقف الأزهري يتحول نحو الاستقلال بعد أن زار العديد من المدن السودانية التي اوضح فيها أن الاتحاد الذي يريده يشابه حالة الشقيقين وهما يسكنان بيتين متجاورين وكل مستقل تمام الاستقلال في ظروفه الداخلية. وقد اغضب هذا التحول الواضح القادة المصريين خاصة الصاغ صلاح سالم الذي قاد حملة ضد الأزهري ورفاقه عبر الصحف والاذاعة المصرية مما أدي إلي توتر العلاقة بين الطرفين.بالاضافة إلي ذلك فانه قد سافر وفد بقيادة الأزهري ومبارك زروق للمشاركة في مؤتمر باندونق في اندونيسيا عام 1955م وقد تحدث الأزهري الذي رفض أن يجلس مع الوفد المصري في المؤتمر وامام العلم المصري, وجعل امامه علم ابيض وقال في حديثه أن السودان سيصل خلال الاشهر القادمة إلي الاستقلال التام.مما اثار القادة المصريين أيضاً (صحيفة هنا أم درمان1955م:36).

طاف إسماعيل الأزهري عدد من الدول بعد مؤتمر باندوق وعقد العديد من المؤتمرات الصحافية واوضح أن اشتراك السودان في مؤتمر باندونق هو اول مظهر خارجي لميلاد السودان الحديث الدارج نحو المراحل الأخيرة للحرية الكاملة الشاملة. عاد الأزهري من مؤتمر باندونق وهو اكثر اصراراً علي الاستقلال, مما عمق الخلاف بينه والمصريين.

احتفلت مصر بثورة 23 يوليو 1953م المصرية ووجهوا الدعوة إلي السودان, فسافر إسماعيل الأزهري علي راس وفد للمشاركة في الاحتفالوكان معه محمد نور الدين الذي اخذ يؤيد صلاح سالم في اتهامه للازهري ورفاقه, بل ونشر ذلك في الصحف والاذاعة المصرية. وقد شعر الأزهري بالضيق من تصرفات وتدخل صلاح سالم في شئون السودان الداخلية, فاجتمع بجمال عبد الناصر واوضح له أن الشعب السوداني متمسك بالاستقلال التام والسيادة الكاملة, وان أي محاولة لاعتراض هذه الرغبة يقضي عليها بالفشل, وانه من الخير لمصر أن تساعد السودان في بلوغ هذا الهدف بدلاً أن تلجأ لمحاربته. وعندما عاد الأزهري للسودان اوضح أن محمد نور الدين قد تصرف بطريقة غير حميدة عندما سافر الأزهري للمشاركة في باندونق اذ اعلن فصل عدد من قادة الوطني الاتحادي وفي مقدمتهم الأزهري ومبارك زروق ويحي الفضلي ومحمد احمد المرضي, ولكن اللجنة التنفيذية لم تعط هذا الامر اهمية, ولم يكتفي بذلك بل اخذ يكيل التهم في صحافة مصر واذاعتها إلي زملائه في الحزب ورماهم بالخيانة للمبادئ الاتحادية وايده في ذلك الطيب محمد خير, لذلك قررت اللجنة التنفيذية فصلهما من الحزب في 1955/8/7م (صحيفة السودان الجديد 1955م : 2561).

مسالة السودنة:

رغم كل هذه الصعوبات التي واجهت حكومة الأزهري إلا أن مسالة السودنة قد بدأت اعمالها. وقد تكونت لجنة السودنة منذ بداية الفترة الانتقالية من محمود الفضلي وعثمان ابو عكر وابراهيم يوسف سليمان رئيساً للجنة. وبدأت اجتماعاتها واعتمدت في قراراتها علي الكفاءة والخبرة والاقدمية.

تمكنت اللجنة بحلول شهر أكتوبر 1954م من سودنة الوظائف في البوليس والادارة وقوة دفاع السودان وكانت المشكلة الوحيدة التي واجهتها بسبب سودنة مناصب الضباط البريطانيين والبالغ عددهم 28 ضابطاً, وظهر أن تعويضاتهم تفوق الخمسة الف جنيه بينما الميزانية لا تتحمل دفع هذا المبلغ, واتضح للجنة أن هؤلاء الضباط لم يكن بينهم وبين حكومة السودان أي تعاقد وإنما نقلوا إلي قوة دفاع السودان من فرقهم في أنحاء الدول المستعمرة بريطانياً, لذلك لم ترى اللجنة أي مبرر لتعويضهم وقامت وزارة الحربية البريطانية بإعادتهم إلي وحداتهم البريطانية في مدي شهرين (كتيبات السودان :162).

بعد اكمال عملية السودنة ارسل إبراهيم يوسف سليمان مذكرة إلي مجلس الوزراء ومجلس البرلمان يخطرهم فيهاباكتمال السودنة, ورد الأزهري علي خطاب لجنة السودنة بالموافقة واخطرها بموافقة البرلمان واقترح في مجلس النواب في جلسة الثلاثاء رقم (32) أن يكون يوم الجلاء يوم مشهود يحتفل به في 1955/11/13م (مجلس النواب 1955م :32). ثم اقام الأزهري حفلاً رسمياً بانتهاء السودنة وذكر أن

دور إبراهيم يوسف سليمان وعثمان ابو عكر ومحمود الفضلي سيظل خالداً ابد الدهر يتصفحه كل شعب يتطلع إلي الحرية, ثم شكرهم علي ما قاموا به (السيد, ايمن كمال 1996م:33).

السودنة ومشكلة جنوب السودان:

احبطت نتائج السودنة الجنوبيين الذين رأوأن الشماليين وخاصة الاتحاديين قد وعدوهم بمنح الاولوية في الوظائف للجنوبيين عند تنفيذ برنامج السودنة, وكذلك وعود الصاغ صلاح سالم للجنوبيين بان يعينوا في كل الوظائف من مدير إلي مأمورفور سودنتها, ولكن يبدو أن هذه الوعود قدمت فقط للجنوبيين للحصول علي موافقة الجنوبيين لانهاء الحكم البريطاني ولمصلحة معسكر الاتحاديين. ولذلك فانه كان متوقعاً أن تزداد حدة التوتر في جنوب السودان خاصة بعد إعلان الحكومة في أكتوبر 1954م عن ملء الوظائف التي سودنت والتي لم يعين بموجبها جنوبيين في وظائف عليا.

أدي كل ذلك كما يري الباحث إلي زيادة الاحباط في نفوس الجنوبيين الذين رأوا أن الشماليين لم يوفوا بوعدهم ومما زاد من عدم الثقة أن البريطانيين قد اشعلوا نار الحرب في الجنوب واستقلها المصريين الذين تدخلوا في تحريض الجنوبيين واثارة الفتنة بينهم والشماليين بعد أن تاكد لهم تحول الأزهري إلي الاتجاه الاستقلالي, وكان هذا الموقف هو البذرة الأولي للصراع الشمالي الجنوبي الذي استقلته جميع الاطراف الاستعمارية منها والوطنية المناوئة حتى انفجر الامر ووصل إلي حد التمرد وكانت احداث توريت 1955م التي قادها الجنوبيين في جنوب السودان وقتلوا فيها كل من وجدوه من الشمالين في الجنوب, فكانت احداث مؤسفة ابتدرت ما عرف بمشكلة جنوب السودان التي تطورت علي مر الزمن وعبر حكومات السودان الوطنية المتعاقبة إلي أن ادت اخيراً إلي انفصال الجنوب عن الشمال.

الطريق إلي تقرير المصير:

عموماً نستطيع أن نقول انه بفراغ لجنة السودنة من اعمالها تكون الحكومة الوطنية الأولي قد انجزت احدي مهامها الرئيسية ولم يبقي لها سوي الجلاء وتقرير المصير, وذلك أن رئيس الوزراء لخص مهمة حكومته في ثلاثة اشياء هي السودنة والجلاء وتقرير المصير.

وبعد كل تلك الاحداث في الجنوب اضافة إلي الصراعات الحزبية الداخلية رأتالمعارضة أن المخرج الوحيد لهذه الازمات خاصة بعد احداث الجنوب هو قيام حكومة قومية من احزاب الحكومة والمعارضة وتقدمت بطلبها ذلك إلي رئيس الوزراء, ولكن الأزهري رفض ذلك واصر علي استمرار الحكومة الوطنية, واستمرت الخلافات داخل الحكومة بين الأزهري والمعارضة واجتمع السيدان علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي واتفقوا أن يتعاونوا علي تحقيق مصالحهم في قيام الحكومة القومية في الوقت الحاضر وان يتم التنسيق مستقبلاً علي تقسيم الدوائر الانتخابية والحكم فيها. ولكن يبدو أن الهدف الرئيسي لهذا الاجتماع هو التوحد ضد حكومة الأزهري الذي بدأ في التذمر من نفوذ الطائفية (طه, فدوي عبد الرحمن 1997م:307).

كانت الخطوة التي تتلو موافقة البرلمان علي اتخاذ تدابير تقرير المصير هي انتخاب الجمعية التأسيسية صاحبة الاختصاص في تقرير المصير وفقاً للمادة 10و 12 من اتفاقية الحكم الذاتي غير أن زعماء الختمية والانصار رحبوا علناً باجراء الاستفتاء علي الاتحاد أو الاستقلال, وارسلوا بهذا القرار في 1955/8/29م

إلي مصر وبريطانيا الذين رحبوا بالفكرة وشرعوا في تكوين اللجنة, وأعلن الأزهري في 1955/10/18م مقترحاً أن يكون البرلمان السوداني نفسه بديلاً للجمعية التأسيسية, ويقوم باجراء الاستفتاء بين الاستقلال أو الاتحاد ويتولي مهمة وضع الدستور الدائم للسودان (طه, فدوي عبد الرحمن 1997م:307).

الاستقلال:

ونتيجة لما سبق فان الاحداث في السودان قد اخذت تخطو مسرعة واشتد الضغط علي الأزهري لقيام الحكومة القومية, وكان الأزهري قد بدأ مشاورات مع الاحزاب منذ نهاية أكتوبر 1955م لضمان إعلان الاستقلال, لذا قبل الأزهري ورفاقه الحكومة القومية علي أساس تحقيق مصلحة وطنية عليا هي استقلال السودان كاملاً دون شروط وان يتحقق الاستقلال باقصر الطرق من داخل البرلمان مع اعطاء اختصاصات الجمعية التأسيسية للبرلمان لوضع الدستور الدائم وقانون الانتخابات. وبعد مساجلات طويلة من الصراعات المتباينة رأي الأزهري أن يحسم امر الاستقلال بعد أن كثر الجدل والنقاش وذكر انه سيعلنه من داخل البرلمان. فتم بذلك إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في يوم 1955/12/19م.

وعقدت جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ وتم اختيار لجنة خماسية وتم اختيارها من احمد محمد صالح واحمد محمد يسن والدرديري محمد عثمان وعبد الفتاح المغربي وسرسيوايرو والتي اجازت الوان علم السودان في 1955/12/31م وبالوانه الثلاثة الازرق رمزاً للنيل في اعلي العلم والاصفر رمزاً للصحراء في الوسط ثم الاخضر رمزاً للزراعة في اسفل العلم. واختير اليوم الاول من يناير 1956م ليرمز للاعتراف باستقلال السودان وادي اعضاء اللجنة الخماسية "مجلس السيادة" القسم امام البرلمان في جلسة الاحد الاول من يناير 1956م ثم تلا الأزهري خطابي الاعتراف من الدولتين مصر وبريطانيا باستقلال السودان (مجلس النواب 1955م: 52).

خرج بعد ذلك المجتمعون للاحتفال مع الشعب السوداني باستقلال السودان, وقام إسماعيل الأزهري بالاشتراك مع محمد احمد محجوب بانزال علمي مصر وبريطانيا وتسليمهما إلي ممثلي الدولتين, اذ مثل مصر عبد الفتاح حسن ومثل بريطانيا رودز باركر, وبعد ذلك قام رئيس الوزراء السوداني إسماعيل الأزهري وزعيم المعارضة محمد احمد محجوب برفع علم السودان. وبهذا الاحتفال الرسمي انتهي ذلك النظام الاستعماري الذي حكم السودان منذ 1899م.

النتائج والتوصيات:

كانت تجربة السودان نحو الاستقلال هذه فريدة في افريقيا كلها حيث تمت بصورة منظمة تحققت بموجبها ارادة الشعب السوداني وتجسدت وحدته في إعلان الاستقلال بالاجماع من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955م.

وقد لعب المصريون دوراً كبيراً في الضغط علي البريطانيين بعد قيام ثورة يونيو 1952م, وبذل قادتها محمد نجيب والصاغ صلاح سالم جهداً كبيراً في توحيد موقف السودانيين للوصول إلي الحكم الذاتي الذي بدأ بفترة انتقالية لمدة ثلاثة سنوات وانتهي باعلان الاستقلال من داخل البرلمان, علي امل أن تتحقق الوحدة بين مصر والسودان بعد خروج الانجليز. وعلي الرغم من هذا الانجاز الكبير للإخوة المصريين في دعم

مسيرة الحركة الوطنية بالسودان إلا انهم سعوا وبكل السبل إلي اعتراض أي توجه استقلالي لا يدعوا إلي الوحدة مع مصر. لذلك نجدهم قد بذلوا الكثير من اجل تعطيل حكومة الأزهري واسقاطها بعد توجه الأزهري إلي الاستقلال التام بدون أي رابطة مع مصر, وحرضوا عليه القوة الداخلية من طائفية واحزاب معارضة بالإضافة إلي سعيهم لإثارة الاوضاع في جنوب السودان دعماً للسياسة البريطانية تجاهه.

كانت هذه الفترة البرلمانية هي أول وآخر حكومة اغلبية في تاريخ السودان السياسي الديمقراطي, اذ أن كل الحكومات الديمقراطية التي تلتها كانت حكومات إئتلافية.

شاركت كل القوة الوطنية بمختلف توجهاتها في الصمود امام الجهود الاستعمارية الرامية لاستغلال البلاد واستنزافها, وحققت الاستقلال مجتمعةً, إلا أنها قد تفرقت كلمتهابعد الاستقلال مباشرة وصارت تتناحر فيما بينها حول المقاعد والنفوذ, مما يؤكد عدم امكانية توافق الاحزاب السودانية في بناء حكومة ديمقراطية تخدم الوطن وتسعي لتحقيق التقدم والرفاهية للمواطن السوداني.

التوصيات:

ونتيجة لكل ما سبق يوصي الباحث بأنه لا بد من اخلاص النية لانجاز الاعمال الوطنية الخالصة لتقدم السودان وتنميته, وان تعمل الاحزاب السودانية علي أن تكون خدمة الوطن هي الأساس لأي نشاط حزبي, بدلاً عن الكيد لبعضها البعض, وقد اكدت التجربة ذلك انه إذا تقدم حزب بمشروع حيوي لخدمة المواطن واقتصاد البلاد, تعترض عليه قوي المعارضة لا لشئ إلا لأنه سيحقق انتصاراً ويحسب انجازاً لصالح ذلك الحزب المنافس له.

ويجب أن يكون هناك دستور دائم يلزم الجميع للعمل به ويقوم بصياغته كل القوي الوطنية باتفاق كامل في كل المجالات حتي لا يتكرر فشل الحكومات الديمقراطية.

واخيراً يجب الحفاظ علي ما اكتسبناه من حرية واستقلال باصلاح بيتنا من الداخل واصلاح علاقاتنا مع الجميع, وهذا يوفر لناقسطاً من التعاون المثمر الذي ينعكس حتماً بدوره علي مستقبل البلاد وتطورها.

المصادر والمراجع:

المصادر:

(1) ملحق التشريع الخاص لغازيته حكومة السودان نمرة 854 بتاريخ 21 مارس 1953م, الفصول 11,10,9.

(2) الوقائع الرسمية لمجلس النواب جلسة رقم (32) الثلاثاء 1955/8/16م والوقائع الرسمية لمجلس الشيوخ جلسة 33 .

(3) الوقائع الرسمية لمجلس النواب جلسة 52 السبت 1955/12/31م.

(4) مذكرات التوم, امين(1987م): ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية في السودان1914م-1969م, دار جامعة الخرطوم للنشر.

(5) مذكرات الخليفة, عبد اللطيف (1992م): من تراثنا السياسي بين الخرطوم والقاهرة- صراع الكبار بين الوطنية والسلطة, الكتاب الثاني, مطبعة جامعة الخرطوم.

(6) مذكرات حمد, خضر (1980م): الحركة الوطنية – الاستقلال وما بعده , الناشرون مكتبة الشرق والغرب , ط1.
(7) عثمان, الدرديري محمد (1961م): مذكراتي 1914م–1958م, الخرطوم.
(8) مذكرات نجيب, محمد (1984م): عندما كنت رئيساً لمصر, المكتب المصري الحديث, القاهرة.
(9) صحيفة الأيام 1954/12/26م, العدد 73 السنة الأولي.
(10) صحيفة اخبار اليوم: 1999/1/1م, العدد 1502, السنة الخامسة.
(11) صحيفة أخبار المجتمع: 1997/9/24م, العدد 536.
(12) صحيفة اخبار المجتمع: 1997/10/11م, العدد 544 .
(13) صحيفة الرأي العام: العدد 2313 بتاريخ 1953/1/6م السنة الثامنة.
(14) صحيفة الراي العام: 12 يناير 1953م, العدد 2318.
(15) صحيفة هنا أم درمان: الخميس 1955/2/24م, العدد 25و26 السنة الرابعة عشر.
(16) صحيفة هنا أم درمان: 1955/5/19م, العدد 36, العام 14.
(17) صحيفة السودان في اسبوع: الاسبوع الثاني نوفمب 1953م, العدد 291.
(18) صحيفة السودان في أسبوع الاسبوع الاول مارس 1954م, العدد 306 .
(19) صحيفة السودان الجديد: 23 يوليو 1952م, العدد 665 العام التاسع.
(20) صحيفة السودان الجديد: 1954/1/17م, العدد 2098 السنة الحادية عشر.
(21) صحيفة السودان الجديد: 1654/3/4م العدد 2145 السنة الحادية عشر.
(22) صحيفة السودان الجديد: 1954/3/6م, العدد 2146 السنة الحادية عشر.
(23) صحيفة السودان الجديد: 25–1955/7/26م , الاعداد 2562/2561 السنة الثانية عشر.
(24) صحيفة الحياة: 1967/12/28, العدد 18 السنة الأولي.

الكتب العربية:

(1) السيد, ايمن كمال امين (1996م): حكومة السودان الوطنية الأولي 1954م–1956م, دراسة في الممارسة السياسية والتطور الاقتصادي والاجتماعي, رسالة ماجستير– جامعة النيلين.
(2) بشير, محمد عمر (1988م): حول العلاقات السودانية المصرية, دار النسق الخرطوم.
(3) حاج موسي, إبراهيم محمد (1970م): التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان, مطبعة الاهرام التجارية, القاهرة.
(4) طه, فيصل عبد الرحمن علي(2004م): الحركة السياسية السودانية والصراع المصريالبريطاني بشان السودان 1936م– 1953م,ط2, مركز عبد الكريم ميرغنيالثقافي.
(5) طه,فدوي عبد الرحمن علي(1953م): كيف نال السودان استقلاله– دراسة تاريخيةلاتفاقية 12 فبراير حول الحكم الذاتي وتقرير المصير, دار الخرطوم للنشر.

(6) طاهر, محمد إبراهيم (بدون تاريخ):تاريخ البرلمانات الانتخابية في السودان, بنك المعلومات السوداني, ايداع قانوني 221/15/1, الخرطوم.

(7) نجيب,محمد (1954م): رسالة عن السودان, المطبعة الأميرية, القاهرة.

(8) سعيد,بشير محمد (1993م): خبايا وأسرار في السياسة السودانية 1952م–1956م, دار جامعة الخرطوم للنشر, الخرطوم.

(9) كرار, محمد محمد احمد (بدون تاريخ): انتخابات وبرلمانات السودان, توثيق وتحليل معهد البحوث والدراسات الاجتماعية, الخرطوم, , ايداع قانوني 376/26/1.

(10) كتيبات السودان, مجلد رقم 162.

(11) كتيبات السودان: مجلد رقم 124.

الكتب الاجنبية:

(1) Henderson K,D,D,(1965):Sudan notes and Record, London.